

الانعكاسات الاقتصادية للصراعات الإقليمية على سلاسل الإمداد وأسواق الطاقة العالمية عبر الممرات البحرية الاستراتيجية

The Economic Repercussions of Regional Conflicts on Global Supply Chains and Energy markets Through Strategic Maritime Corridors

أ. د عادل مبروك¹ د. نجلاء عبد المنعم²

¹ جامعة مصر الجديدة (مصر)، adel.mbrk@yahoo.com

² أكاديمية أخبار اليوم (مصر)، tatacaster2000@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/05/17 تاريخ قبول النشر: 2026/05/28 تاريخ النشر: 2026/06/16

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الانعكاسات الاقتصادية للتوترات الجيوسياسية والصراعات الإقليمية في الممرات البحرية الاستراتيجية على سلاسل الإمداد وأسواق الطاقة، مع تركيز خاص على مضيق هرمز ومضيق باب المندب وقناة السويس ودور هذه الممرات في التجارة الدولية ونقل النفط والغاز. وتشير النتائج إلى أن هذه الممرات تشكل شرايين حيوية للاقتصاد العالمي، وأن أي اضطراب أمني فيها يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز، وزيادة تكاليف الشحن والتأمين، وتعطيل سلاسل الإمداد العالمية. كما أوضحت الدراسة أن الدول العربية، ولا سيما دول الخليج، تعد من أكثر المناطق تأثراً بمخاطر تهديد الملاحة البحرية نتيجة الاعتماد الكبير على صادرات الطاقة. وتوصي الدراسة بضرورة تعزيز التعاون الدولي لحماية الممرات البحرية، وتطوير منظومات الأمن البحري، وتنويع مسارات تصدير الطاقة، إلى جانب وضع آليات وخطط طوارئ لمواجهة الأزمات الناجمة عن التوترات الجيوسياسية.

الكلمات المفتاحية: سلاسل الإمداد، أسواق الطاقة، الممرات البحرية الاستراتيجية.

تصنيف JEL: F18, F29, R31.

Abstract: The study aimed to analyze the impact of geopolitical tensions and regional conflicts on global Supply Chains and energies markets, with a focus on the Strait of Hormuz, Bab el-Mandeb Strait, and Suez Canal, and their role in international trade and the transportation of oil and gas. The study concluded that maritime passages represent vital arteries for the global economy, and that any security disruption in these routes leads to rising oil and gas prices, higher shipping and insurance costs, and disruptions in global supply chains. The study also found that Arab countries, particularly the Gulf states, are among the regions most affected by threats to maritime navigation due to their heavy dependence on energy exports.

The study recommended enhancing international cooperation to protect maritime passages, developing maritime security systems, diversifying energy export routes, in addition to establishing plans to address crises related to geopolitical tensions.

Keywords: Supply Chains, Energies markets, Strategic Maritime Corridors.

Jel Classification Codes: F18, F29, R31.

1. مقدمة:

لم تعد البحار في العصر الحديث مجرد فضاء مفتوح لعبور السفن وتبادل السلع، بل تحولت الممرات البحرية الضيقة إلى محاور استراتيجية تتقاطع فيها اعتبارات الجغرافيا مع معادلات السياسة والأمن والاقتصاد. فمنذ نشوء الحضارات، لعبت البحار دورا محوريا في ربط الشعوب وتنشيط التجارة، وتجلت الأهمية الكبرى في تلك الممرات التي تتحكم في حركة العبور بين البحار والمحيطات، فصارت بمرور الزمن أدوات نفوذ وتأثير في النظام الدولي.

وتنبع أهمية هذه الممرات من البنية الجغرافية للكوكب، إذ تغطي المسطحات المائية نحو 70% من سطح الأرض، وتنقل عبر البحر ما يقرب من 80% من حجم التجارة العالمية، ما يجعل أمن الممرات البحرية واستقرارها شرطا أساسيا لاستمرار تدفق السلع والطاقة وسلاسل الإمداد الدولية. ومع تصاعد التوترات الجيوسياسية، تحولت هذه الممرات إلى نقاط اختناق استراتيجية، حيث يمكن لأي اضطراب فيها أن يفضي إلى آثار واسعة النطاق تمتد إلى الاقتصاد العالمي وأسواق الطاقة والتجارة الدولية.

وفي هذا السياق، تبرز منطقة الشرق الأوسط كواحدة من أكثر المناطق حساسية في الجغرافيا السياسية العالمية، لما تضمنه من مضائق وممرات بحرية حيوية، لا سيما مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس، التي تشكل شرايين رئيسية لتدفقات النفط والتجارة الدولية. ومن ثم، فإن النزاع حول هذه الممرات لم يعد مقصورا على السيطرة الجغرافية فحسب، بل دخل في صلب معادلة النفوذ الدولي وإدارة التوازنات الاقتصادية والأمنية.

كما تشير التقديرات الدولية إلى أن حصة كبيرة من التجارة العالمية تنقل بحرا، وأن نسبة كبيرة من النفط والغاز العالمي تمر عبر عدد محدود من المضائق والممرات الاستراتيجية، مما يجعل أي اضطراب أمني فيها تهديدا مباشرا للاقتصاد العالمي وأمن الطاقة. كما تظهر بيانات تقديرية أن نحو 60% من إنتاج النفط العالمي يعتمد بصورة مباشرة أو غير مباشرة على سلامة هذه الممرات، وفي مقدمها مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس.

1.1 مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

إلى أي مدى تؤثر التهديدات الجيوسياسية والأمنية الموجهة نحو الممرات البحرية الاستراتيجية على سلاسل الإمداد وأسواق الطاقة العالمية؟

وينبثق عن هذا السؤال الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية المطروحة وهي:

- ما البعد الجغرافي والسياسي للممرات البحرية وأهميتها في الاقتصاد العالمي؟
- كيف تؤثر الصراعات الإقليمية والتوترات الدولية على حركة التجارة البحرية العالمية؟
- ما انعكاسات اضطراب الممرات البحرية على إمدادات النفط والغاز وعلى أسعارها في الأسواق العالمية؟

2.1 فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها: كلما زادت التوترات الجيوسياسية والتهديدات الأمنية في الممرات البحرية الاستراتيجية، ارتفعت مخاطر اضطراب الملاحة العالمية وتهديد أمن الطاقة العالمي.

3.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور الاستراتيجي الذي تلعبه الممرات البحرية في دعم الاقتصاد العالمي وضمان حركة التجارة الدولية ونقل مصادر الطاقة، إذ تشكل هذه الممرات شرايين حيوية تربط القارات وتسهم في استقرار الأسواق العالمية. وتكمن أهمية الدراسة أيضا في تحليل العلاقة المتبادلة بين الجغرافيا والسياسة، وبيان كيف يؤثر تصاعد التوترات الجيوسياسية والصراعات الإقليمية على أمن الملاحة البحرية، لا سيما في الممرات الحيوية مثل قناة السويس وباب المندب ومضيق هرمز.

4.1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها:

- تحليل أبرز الممرات البحرية الاستراتيجية في العالم ودورها في التجارة الدولية .
- دراسة التهديدات الأمنية والسياسية التي تواجه الملاحة البحرية العالمية .
- توضيح أثر اضطراب الممرات البحرية على أمن الطاقة العالمي وأسعار النفط والغاز .

5.1 منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال إلقاء نظرة عامة حول الممرات البحرية الاستراتيجية وتحليل أهميتها الجيوسياسية والاقتصادية، إضافة إلى دراسة تأثير أزمة مضيق هرمز على اقتصادات العالم.

● مضيق هرمز: شريان الطاقة العالمي

يحتل مضيق هرمز مكانة بارزة بين أكثر الممرات المائية حيوية وتأثيراً على المستوى الدولي، نظراً لموقعه الاستراتيجي بين الساحل الإيراني من جهة الشمال وسلطنة عمان من جهة الجنوب، حيث يشكل الرابط الجوهري الذي يصل الخليج العربي ببحر العرب. ورغم أن المسافة بين ضفتيه تصل في أضيق مواقعه إلى نحو 33 كيلومتراً، إلا أن المسارات الملاحية المتاحة فعلياً لتنقل السفن تقتصر على بضعة كيلومترات في كل اتجاه، وهو ما يضيف على حركة الملاحة فيه درجة عالية من التأثير بأي خطر أمني أو تصعيد عسكري محتمل.

ويتعاطم الثقل الاستراتيجي لهذا المضيق نتيجة لوظيفته الأساسية في نقل موارد الطاقة حول العالم؛ إذ تعبره شحنات ضخمة من النفط الخام والغاز الطبيعي المسيل، تستأثر بما يزيد على ربع حجم تجارة النفط العالمية المنقولة عبر البحار، فضلاً عن حصة واسعة من صادرات الغاز الدولية. ومن ثم، فإن أي زعزعة أمنية أو تصاعد التوتر عسكري في محيطه يرتد تداعياته الفورية على أسعار الطاقة، وتكاليف التأمين البحري، والاستقرار الاقتصادي العالمي برمته، الأمر الذي يرسخ مكانة المضيق بوصفه من أخطر نقاط الاختناق الجيوسياسي على سطح الكرة الأرضية (Kavirathna, 2025).

● مضيق باب المندب: البوابة الجنوبية للتجارة الدولية

يقع مضيق باب المندب في موقع جغرافي بالغ الأهمية، إذ يفصل بين السواحل اليمنية شرقاً وأراضي جيبوتي وإريتريا غرباً، ليشكل بذلك الجسر المائي الذي يصل البحر الأحمر بخليج عدن ومن ثم بالمحيط الهندي، مما يمنحه صفة البوابة الجنوبية التي لا غنى عنها للوصول إلى قناة السويس. وعلى الرغم من ضيق رقعته الجغرافية، إلا أنه يحوز ثقلاً استراتيجياً لافتاً يعود في المقام الأول إلى دوره المركزي في تسيير حركة التجارة ونقل الطاقة على نطاق عالمي.

وتتجلى أهميته في كونه يشهد يومياً عبور ملايين البراميل النفطية، إلى جانب آلاف السفن التجارية التي تحمل البضائع ذهاباً وإياباً بين قارتي آسيا وأوروبا. وتتمحور خطورته حول أن أي انقطاع في حركة الملاحة عبره يرغم السفن على الانعطاف نحو طريق رأس الرجاء الصالح، وهو مسار أطول بمراحل، يترتب عليه ارتفاع ملحوظ في نفقات الشحن والتأمين البحري، فضلاً عن إطالة مدة الرحلات بشكل كبير. وبناءً على ذلك، بات مضيق باب المندب من أكثر الممرات المائية عرضة لتداعيات التوترات الأمنية والنزاعات الإقليمية خلال السنوات الأخيرة. (الشرق الأوسط، 2024)

● قناة السويس: حلقة الوصل بين الشرق والغرب

تعد قناة السويس من أبرز المنجزات الجغرافية والاقتصادية التي شهدتها التاريخ المعاصر، بوصفها ممرا مائيا اصطناعيا يصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر، ويوفر بذلك أقصر مسار بحري يربط بين القارتين الأوروبية والآسيوية. ومنذ تدشينها عام 1869، غدت القناة شرياننا حيويا للتجارة العالمية، إذ تحقق وفرا كبيرا في الوقت والمسافات بالمقارنة مع المسارات البحرية المنافسة.

وقد رسخت القناة مكانتها بوصفها محورا محوريا لحركة التبادل التجاري الدولي، حيث تعبرها حصة وازنة من تجارة الحاويات وشحنات الطاقة حول العالم. غير أن التوترات الأمنية التي عصفت بمنطقة البحر الأحمر في السنوات الأخيرة ألقت بظلالها بوضوح على حركة الملاحة في القناة، مما حدا بكثير من السفن إلى تعديل مساراتها والتوجه نحو طريق رأس الرجاء الصالح. وقد أسفر ذلك عن تراجع ملحوظ في أعداد السفن العابرة وانخفاض حاد في عائدات القناة، وهو ما أعاد التأكيد على عمق الترابط بين أمن الممرات البحرية واستقرار الاقتصاد العالمي. (Santiago Sainz Caparros, 2026).

● مضيق ملقا: الشريان البحري لاقتصادات آسيا

يصنف مضيق ملقا ضمن أكثر الممرات المائية اكتظاظا بالحركة الملاحية في العالم، إذ يقيم جسرا بحريا بين المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي، ويمثل بذلك شرياننا لا غنى عنه لتدفق التجارة بين دول شرق آسيا وسائر الاقتصادات الكبرى حول العالم. ويمتد المضيق على امتداد جغرافي واسع يرسخ دوره كعقدة محورية في منظومة النقل البحري الدولي.

ويستمد المضيق ثقله الاقتصادي من ضخامة حركة التجارة والطاقة التي تجتازه بشكل يومي، حيث تتكئ عليه كبرى الدول الآسيوية وفي مقدمتها الصين واليابان وكوريا الجنوبية لتأمين قسط وافر من وارداتها النفطية والسلعية. وعليه، فإن أي خلل يعتري حركة الملاحة فيه ينجر عنه تداعيات آنية على سلاسل التوريد وأسعار الطاقة عالميا، إلى جانب آثار بالغة على حركة التبادل التجاري الدولي والاقتصادات الصناعية في قارة آسيا (Kavirathna, 2025).

في الأخير يمكن إجراء مقارنة بين الممرات البحرية السالفة الذكر من خلال الجدول التالي.

جدول رقم 1: أهم الممرات البحرية الاستراتيجية في العالم

الممر البحري	الموقع	حجم المرور السنوي (سفن)	حجم التجارة السنوية (تربليون دولار)	نسبة النفط العالمي	نسبة الغاز المسال
مضيق هرمز	بين إيران وسلطنة عمان	50000	1.4	20-25%	30%
مضيق باب المندب	بين اليمن وجيبوتي وإريتريا	19000	1.0	10-12%	8%
قناة السويس	مصر	26000	1.2	8-10%	7%
مضيق ملقا	بين ماليزيا واندونيسيا	102500	0.9	6%	6%
مضيق جبل طارق	بين إسبانيا والمغرب	18000	0.3	1%	2%

Source :U.S. Energy Information Administration (EIA), World Oil Transit Chokepoints, 2024.

من خلال الجدول رقم 1 يبرز مضيق هرمز باعتباره الأكثر أهمية في نقل النفط والغاز عالمياً، بينما تلعب قناة السويس وباب المندب دوراً محورياً في ربط التجارة بين آسيا وأوروبا، في حين يتصدر مضيق ملقا من حيث عدد السفن العابرة سنوياً، وتعكس هذه الأرقام الأهمية الاستراتيجية لهذه الممرات في حركة التجارة الدولية ونقل الطاقة بين القارات، كما تشير إلى مدى اعتماد الاقتصاد العالمي على استمرارية الملاحة البحرية وأمن الممرات البحرية الحيوية، خاصة في ظل التوترات الجيوسياسية والأزمات الإقليمية المتزايدة، وكل هذا يبين مدى اعتماد الاقتصاد العالمي على أمن واستقرار هذه الممرات البحرية، إذ أن أي اضطراب فيها قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل والطاقة وتأثر سلاسل الإمداد الدولية.

3. معالم الصراعات الإقليمية في الممرات البحرية:

تمثل الممرات البحرية نقاط ارتكاز استراتيجية في منظومة التجارة الدولية، فهي ليست مجرد ممرات ضيقة تفصل بين يابستين، بل مفاصل حيوية تربط بين المحيطات والبحار، وتوفر مسارات مباشرة لعبور السفن بين الأسواق الكبرى حول العالم. وتزداد أهمية هذه الممرات حين يتعلق الأمر بتدفقات الطاقة وحركة النقل البحري، إذ تمر عبرها النسبة الأكبر من صادرات النفط والغاز والسلع التجارية، وعندما تندلع الحروب أو تشتد النزاعات السياسية والعسكرية تصبح الممرات البحرية

الانعكاسات الاقتصادية للصراعات الإقليمية على سلاسل الإمداد وأسواق الطاقة العالمية عبر الممرات البحرية الاستراتيجية الحيوية في قلب الصراع وتتحول هذه المضايق إلى أدوات ضغط جيوسياسية، وتنتقل من كونها معابر تجارية إلى يؤر توتر قد تهدد استقرار الأسواق العالمية.

على مر العصور كانت البحار والمحيطات والسيطرة عليها وعلى الموانئ المطلة عليها وعلى الممرات البحرية، هي المفصل في تحديد شكل العلاقات الدولية وتحديد طبيعة العلاقات بين الدول ومصائر شعوبها. بل لعبت الدور الأساسي في تنظيم العلاقات الاقتصادية وإنشاء المدارس والنظريات الاقتصادية، وأصبحت السيطرة على البحار لا تهدد أمن الدول فحسب بل أصبحت تهدد اقتصادها ورفاهية شعوبها أيضا.

لقد برزت خلال السنوات الأخيرة، عدة أزمات وصراعات أثرت على الممرات البحرية العالمية مثل أزمة البحر الأحمر، الحرب الروسية الأوكرانية، جنوح سفينة "إيفر جيفن" في قناة السويس، وتشير التقارير تزايد الهجمات والتهديدات البحرية خلال الفترة من 2019 إلى 2025، حيث ارتفعت معدلات استهداف السفن التجارية وعمليات القرصنة والتهديدات السيبرانية والهجمات بالطائرات المسيرة. كما أن الهجمات على السفن التجارية تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الحوادث البحرية، تليها عمليات القرصنة والسطو المسلح. وتعكس هذه المؤشرات تصاعد المخاطر الأمنية في الممرات البحرية الاستراتيجية. وقد كشفت هذه التطورات أن الصراعات الحديثة لم تعد تقتصر على المواجهة العسكرية المباشرة، بل أصبحت تشمل السيطرة على الممرات الحيوية واستخدام الجغرافيا كسلاح سياسي واقتصادي، فمضيق هرمز اليوم يمثل نموذجا واضحا لكيفية تحول الموقع الجغرافي إلى عنصر نفوذ استراتيجي قادر على التأثير في التوازنات الإقليمية والدولية، فمضيق هرمز لم يعد مجرد ممر بحري تمر عبره ناقلات النفط والسفن التجارية، بل تحول إلى واحدة من أهم أوراق الضغط السياسي والاستراتيجي في الشرق الأوسط فالمضيق، الذي يربط الخليج العربي ببحر العرب والمحيط الهندي، يمثل شرياننا حيويا للطاقة العالمية، إذ تمر عبره كميات ضخمة من النفط والغاز المتجهة إلى الأسواق الدولية، ما يمنحه تأثيرا مباشرا في الاقتصاد العالمي واستقرار أسواق الطاقة، مما ازدادت معه أهمية المضيق كأداة تستخدمها إيران في إطار سياسة الردع والضغط المتبادل. فكلما تصاعدت المواجهات العسكرية أو التهديدات المتبادلة، عادت إيران للتلويح بإغلاق مضيق هرمز أو تعطيل الملاحة فيه، في محاولة لإيصال رسالة مفادها أن أي استهداف لها لن يبقى محصورا داخل حدودها، بل سيمتد تأثيره إلى الاقتصاد العالمي بأكمله، (مخلف، 2024)

ومع اتساع نطاق المواجهة، لوحث طهران باستخدام المضيق كورقة ضغط استراتيجية، عبر تهديد السفن التجارية ورفع مستوى الوجود العسكري في الخليج، إضافة إلى التلويح بزرع الألغام البحرية واستهداف الناقلات. وتدرك إيران أن أهمية مضيق هرمز لا ترتبط فقط بجغرافيته، بل بكونه نقطة اختناق حيوية للاقتصاد العالمي؛ فتعطيل الملاحة فيه يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز،

وزيادة تكاليف التأمين والشحن، ووجود اضطرابات واسعة في سلاسل الإمداد العالمية. لذلك أصبح المضيق جزءاً أساسياً من معادلة الصراع الإقليمي، حيث يجري توظيفه كأداة ضغط سياسية واقتصادية في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها.

تعد حماية الممرات والمضائق البحرية في وقت الحرب تحدياً معقداً يتطلب مقاربة شاملة توازن بين المصالح الاقتصادية والأمنية والجيوسياسية. في ظل الصراع الإسرائيلي الإيراني، يتصاعد التوتر حول هذه الممرات، مما يهدد استقرار المنطقة وأمن الطاقة العالمي. تتراوح آليات الحماية بين الوجود العسكري المكثف، وتشكيل التحالفات الدولية، والتهديد بالردع، وهو ما يفسر الوجود العسكري الأمريكي والغربي المكثف في المنطقة، ومحاولات تشكيل تحالفات بحرية لحماية السفن وضمان استمرار تدفق التجارة والطاقة. فعقب تصاعد التهديدات أطلقت الولايات المتحدة وحلفاؤها مبادرات لحماية الملاحة، أبرزها "عملية الحارس" التي انطلقت في 2019 لحماية السفن من الاعتداءات الإيرانية. ومع تصاعد التوترات الحالية، قد يتم تعزيز الوجود العسكري الأمريكي والبريطاني في المنطقتين، لمنع وقوع أي شلل بحري شامل.

وتركز الاستراتيجية الأمريكية لحماية الملاحة في الممرات البحرية على مبدأ "التأمين النيوكلاسيكي" الذي يعتمد على السيطرة والتحكم في رؤوس الجسور (Beachheads)، أي القواعد الأرضية التي تشكل منطلقاً للعمليات. وقد كرست الولايات المتحدة قدراً كبيراً من سياساتها للتوسع الرأسي والأفقي في القواعد البحرية والجوية بالمنطقة وبالقرب من المضائق، مثل قاعدة "كامب ليمونيير" في جيبوتي المطلة على باب المندب، وقاعدة الظفرة الجوية المطلة على مضيق هرمز.

4. الآثار الاقتصادية للصراعات الإقليمية في الممرات البحرية: مضيق هرمز مثلاً

شهدت الممرات البحرية العالمية خلال السنوات الأخيرة العديد من الأزمات التي أثرت على التجارة الدولية وأمن الطاقة، نتيجة أهميتها في نقل النفط والغاز والبضائع بين القارات. فقد أثرت حادثة جنوح سفينة "إيفر جيفن" في قناة السويس عام 2021 على حركة التجارة العالمية، إضافة إلى تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وجائحة كورونا التي ساهمت في اضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار الطاقة عالمياً. كما أدت التوترات الأخيرة في مضيق هرمز والبحر الأحمر إلى تهديد حركة السفن، وتحويل بعض مسارات الملاحة نحو رأس الرجاء الصالح في زيادة زمن الرحلات البحرية. (السباعي، 2026)

لم تعد أزمة مضيق هرمز ذات طابع إقليمي، بل تحولت إلى أزمة دولية واسعة النطاق أثرت بصورة مباشرة على الاقتصاد العالمي وأسواق الطاقة والتجارة الدولية وسلاسل الإمداد، فمع تصاعد التوترات في منطقة الخليج دخل العالم مرحلة من القلق الاقتصادي غير المسبوق، خاصة أن هذا الممر يعد من أهم شرايين نقل النفط والغاز في العالم. وقد دفعت خطورة التطورات وكالة الطاقة الدولية إلى اعتبار ما يحدث واحدا من أخطر اضطرابات الطاقة في التاريخ الحديث (السباعي، 2026)، ويمكن الوقوف على الآثار الاقتصادية للصراعات الإقليمية في مضيق هرمز في التالي:

1.4 ارتفاع الأسعار ووشح الإمدادات:

• النفط:

شهدت أسواق النفط العالمية قفزة حادة في الأسعار بـ 25% منذ اندلاع الحرب مع توقع وصول سعر خام برنت في حال استمرار الأزمة إلى 150 دولارا، نتيجة المخاوف من توقف الإمدادات القادمة من الخليج خصوصا أن النفط المار عبر هرمز يقدر بـ 20 مليون برميل يوميا ما يعادل 27% كنسبة من تجارة النفط العالمية. وبذلك تحول السوق النفطي من حالة الاستقرار النسبي إلى سوق تحكمه المخاطر الجيوسياسية والتوقعات العسكرية.

• الغاز الطبيعي المسال:

شهد سوق الغاز الطبيعي اضطرابات أكثر حدة مقارنة بأسواق النفط، خاصة بعد تعطل جزء من صادرات قطر واستهداف حقل «بارس الجنوبي» المشترك بين إيران وقطر، والذي يعد أكبر حقل للغاز الطبيعي في العالم وأحد أهم مصادر إمدادات الطاقة للأسواق الدولية والمقدرة بـ 20%. وقد أثار ذلك مخاوف واسعة من حدوث نقص في الإمدادات العالمية وارتفاع الأسعار بنحو 140% أين وصل سعر الغاز في مارس 2026 ما قيمته 25.4 دولار، لا سيما أن قطر تعد من أكبر الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال، وتعتمد العديد من الدول الآسيوية والأوروبية على صادراتها لتلبية احتياجاتها من الطاقة.

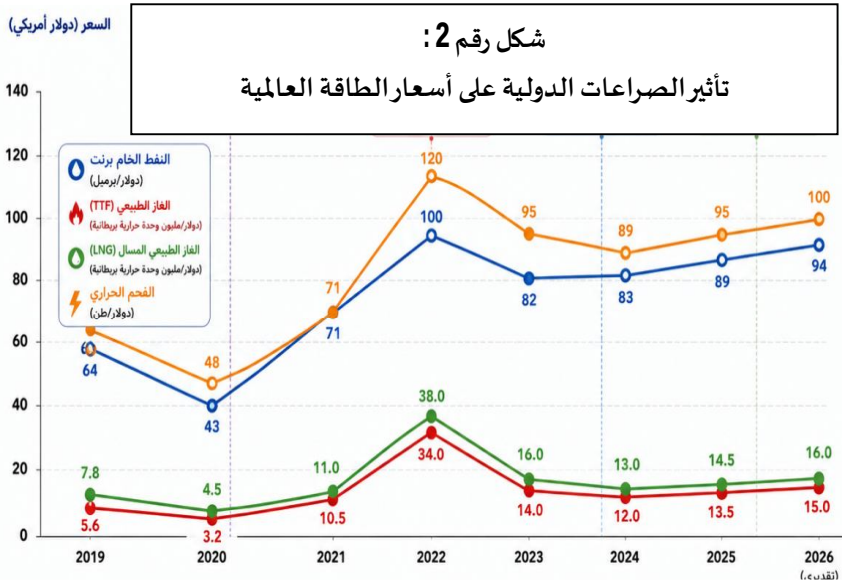
• أزمة الإنتاج الخليجي:

تسببت الحرب في تعطيل منشآت نفطية خليجية وإغلاق موانئ تصدير رئيسية، مما خلق أزمة تخزين وإنتاج في عدد من الدول النفطية وهو ما يتجلى من خلال:

- 0 توقف حركة ناقلات النفط في الخليج .
- 0 إغلاق بعض المنشآت النفطية السعودية .

- o تعليق العراق عمليات في حقل الرميلة .
 - o تحذيرات قطرية من «انهيار اقتصادي عالمي» إذا استمرت الحرب.
- ويوضح الشكل البياني تأثير الحروب والصراعات الدولية على أسعار الطاقة العالمية خلال الفترة من 2019 إلى 2026.

السعر (دولار أمريكي)



Source :International Energy Agency (IEA), Oil Market Report – May 2026, Paris, 2026

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن الفترة (2019- 2026) شهدت أسعار النفط والغاز الطبيعي والفحم ارتفاعات كبيرة خاصة بعد الحرب الروسية الأوكرانية وتساعد التوترات في الشرق الأوسط والبحر الأحمر. كما يعكس الشكل مدى ارتباط أسواق الطاقة بالأوضاع الجيوسياسية، إذ تؤدي الأزمات إلى اضطراب سلاسل الإمداد، مما ينعكس بصورة مباشرة على أسعار الطاقة عالمياً ويؤثر على معدلات التضخم والنمو الاقتصادي في مختلف الدول.

2.4 الشحن والتجارة الدولية:

• الاختناق المزدوج:

واجه العالم خلال الفترة الأخيرة أزمة بحرية مزدوجة تمثلت في اضطراب حركة الملاحة عبر مضيق هرمز، بالتزامن مع تصاعد تهديدات الحوثيين والهجمات على السفن التجارية في مضيق باب المندب، الأمر الذي تسبب في حالة من التوتر والارتباك في أحد أهم المسارات البحرية العالمية. وقد أدى هذا التصعيد إلى تعطل جزء كبير من حركة التجارة الدولية، خاصة مع اعتماد الاقتصاد العالمي بصورة أساسية على هذين الممرين في نقل النفط والغاز والبضائع بين آسيا وأوروبا.

كما دفعت هذه الصراعات العديد من شركات الملاحة العالمية إلى إعادة توجيه سفنها نحو طرق بحرية بديلة أطول، لتجنب المخاطر الأمنية المتزايدة في البحر الأحمر والخليج العربي. ونتج عن ذلك انخفاض حركة النقل بـ 70% فضلا على تأخر وصول البضائع من أسبوعين إلى 5 أسابيع، مما انعكس بصورة مباشرة على سلاسل الإمداد العالمية وأسعار السلع والطاقة. (Samim Aktar, 2026)

• ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين:

شهدت تكاليف الشحن والتأمين البحري ارتفاعا غير مسبوق نتيجة تصاعد المخاطر الأمنية في الممرات البحرية الحيوية، خاصة في الخليج العربي والبحر الأحمر، حيث أصبحت السفن التجارية وناقلات النفط أكثر عرضة للتهديدات والهجمات المحتملة. وقد دفع ذلك شركات التأمين إلى رفع قيمة الأقساط المفروضة على السفن العابرة للمناطق المتوترة، الأمر الذي زاد من الأعباء المالية على شركات النقل والتجارة الدولية بنسبة تراوحت بين 40% و60%.

وفي ظل هذه التطورات، اضطرت العديد من شركات الشحن العالمية إلى تغيير مسارات سفنها وهذا يطيل مدة الرحلات البحرية ويزيد من استهلاك الوقود وتكاليف التشغيل، مما ينعكس بصورة مباشرة على أسعار السلع والطاقة في الأسواق العالمية. كما أدت هذه التحولات إلى اضطرابات واسعة في سلاسل الإمداد الدولية، خاصة بين آسيا وأوروبا، وهو ما ساهم في زيادة الضغوط التضخمية وارتفاع تكاليف التجارة العالمية. وقد كشفت هذه الأزمة مدى ارتباط الاقتصاد العالمي بأمن الممرات البحرية، وأهمية استقرارها في ضمان استمرار تدفق التجارة والطاقة الدولية. (Samim Aktar, 2026)

في الأخير يمكن الجزم بأن الصراع في مضيق هرمز يشكل تهديدا مباشرا لاقتصادات الدول، خاصة العربية ومنها دول الخليج (الكويت والبحرين وقطر والإمارات) التي تعتمد بصورة أساسية على تصدير النفط والغاز عبر هذا الممر الحيوي. حيث وبالرغم من استفادة بعض الدول الخليجية المصدرة للنفط من ارتفاع أسعار خام برنت التي تجاوزت 90 دولارا للبرميل، إلا أن العديد من الدول العربية واجهت تراجعاً في الاستثمارات الأجنبية والسياحة، حيث انخفضت في بعض الدول بنسبة تقارب 20%، إلى جانب ارتفاع الدين العام ومعدلات البطالة، الأمر الذي أثر بصورة مباشرة على معدلات النمو الاقتصادي والاستقرار المالي في المنطقة العربية.

ارتفع متوسط التضخم في بعض الدول العربية إلى أكثر من 15% مع نهاية عام 2025، فالمضيق يعد الشريان الرئيسي لعبور الطاقة من الخليج إلى الأسواق العالمية، وأي تعطل في الملاحة يؤدي إلى انخفاض الصادرات وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، مما ينعكس سلباً على الإيرادات الحكومية وأسواق الطاقة العالمية. كما يؤدي الإغلاق إلى اضطراب إمدادات النفط والغاز وارتفاع الأسعار بصورة حادة، وهو ما يخلق ضغوطاً اقتصادية واسعة في المنطقة. كما أن الدول الأقل اعتماداً على صادرات الطاقة عبر المضيق تتأثر بصورة غير مباشرة من خلال ارتفاع أسعار النفط وتكاليف الشحن والتأمين، مما يعكس المكانة الاستراتيجية لمضيق هرمز بالنسبة لأمن الطاقة والتجارة العالمية.

لقد أدى الصراع في مضيق هرمز إلى تصاعد المخاطر الأمنية خاصة مع تزايد الهجمات التي استهدفت السفن التجارية وناقلات النفط، الأمر الذي أثار حالة من القلق بشأن أمن الملاحة الدولية في أحد أهم الممرات البحرية العالمية. وامتدت آثار هذه الاضطرابات إلى ما هو أبعد، حيث تأثرت حركة التجارة العالمية وسلاسل الإمداد بين آسيا وأوروبا بصورة ملحوظة، كما انعكس ذلك سلباً على إيرادات قناة السويس نتيجة تراجع أعداد السفن العابرة. كذلك شهدت تكاليف التأمين والشحن البحري ارتفاعاً كبيراً، وهو ما ساهم في زيادة أسعار السلع والطاقة على المستوى العالمي، وأدى إلى ضغوط اقتصادية إضافية على الأسواق الدولية. (سلسلة تقدير موقف، 4 مارس 2026)

5. خاتمة:

كشفت الدراسة أن الممرات البحرية لم تعد مجرد طرق لعبور السفن ونقل البضائع، بل أصبحت عناصر استراتيجية تتقاطع فيها الاعتبارات الجغرافية مع المصالح السياسية والاقتصادية، تتحكم في توازنات الاقتصاد والسياسة والأمن على المستوى الدولي. وقد أظهرت التوترات الجيوسياسية، خاصة في مضيق هرمز، مدى هشاشة الاقتصاد العالمي أمام أي اضطراب في الممرات البحرية الحيوية، نظرا لاعتماد التجارة الدولية وأسواق الطاقة عليها بصورة أساسية. وأوضحت الدراسة أن إغلاق أو تهديد الممرات البحرية يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، واضطراب حركة التجارة العالمية، وزيادة معدلات التضخم، خاصة في الدول المعتمدة على الاستيراد والطاقة. كما أن الدول العربية، وخصوصا دول الخليج، تعد من أكثر المناطق تأثرا بهذه التوترات نتيجة اعتمادها الكبير على صادرات النفط والغاز عبر الممرات البحرية الحيوية، كما أثبتت الحرب الإيرانية-الأمريكية أن الصراعات الحديثة لم تعد تقتصر على المواجهات العسكرية التقليدية، بل امتدت إلى توظيف الجغرافيا والممرات البحرية كأدوات ضغط سياسي واقتصادي تؤثر مباشرة في أسعار النفط والغاز وسلاسل الإمداد والاستقرار المالي العالمي. وكذا في العلاقات الدولية، وهو ما يجعل أمن هذه الممرات جزءا أساسيا من الأمن القومي والاقتصادي الأمر الذي يتطلب تصميم سياسات فعالة لحماية هذه الممرات وإدارة مخاطرها، وأن استمرار التوترات الإقليمية قد يدفع الاقتصاد العالمي نحو مزيد من الأزمات، ويعزز اتجاه الدول نحو تنويع مصادر الطاقة والبحث عن بدائل استراتيجية أكثر أمنا واستقرارا.

على العموم، أظهرت النتائج المتوصل إليها مايلي:

- تمثل الممرات البحرية الاستراتيجية شرايين حيوية للاقتصاد العالمي، حيث يمر عبرها الجزء الأكبر من التجارة الدولية وإمدادات الطاقة .
- تؤثر التوترات الجيوسياسية والصراعات الإقليمية بصورة مباشرة على أمن الملاحة البحرية واستقرار أسواق النفط والغاز العالمية .
- يعد مضيق هرمز من أخطر نقاط الاختناق البحرية في العالم بسبب دوره المحوري في تجارة النفط والغاز .
- يؤدي تهديد الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب إلى ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين وتعطل سلاسل الإمداد العالمية .

- تتأثر الدول العربية، خاصة الخليجية، بدرجة كبيرة بأي اضطراب في الممرات البحرية نتيجة اعتماد اقتصاداتها على صادرات الطاقة .
- أصبحت الصراعات الحديثة تعتمد على توظيف الجغرافيا والممرات البحرية كأدوات ضغط سياسي واقتصادي .
- إن استمرار الأزمات الجيوسياسية يدفع الدول إلى تسريع التحول نحو الطاقة المتجددة وتنويع طرق التجارة والنقل.

6. التوصيات: توصي الدراسة بمايلي:

- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لحماية الممرات البحرية وضمان حرية الملاحة الدولية .
- تطوير أنظمة الأمن البحري والمراقبة البحرية لمواجهة التهديدات الأمنية والهجمات على السفن التجارية .
- تنويع مسارات تصدير النفط والغاز وتقليل الاعتماد الكامل على الممرات البحرية المعرضة للتوترات .
- دعم الاستثمارات في الطاقة المتجددة لتقليل التأثير بالأزمات الجيوسياسية المرتبطة بالطاقة التقليدية .
- تعزيز التعاون الاستخباراتي والعسكري بين الدول العربية لحماية المنشآت الحيوية والموانئ الاستراتيجية .
- إنشاء خطط طوارئ اقتصادية لمواجهة اضطرابات سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء .
- دعم الحلول الدبلوماسية والسياسية لخفض التوترات الإقليمية ومنع تحول الأزمات إلى صراعات شاملة تهدد الاقتصاد العالمي.

6. قائمة المراجع:

- Álvaro Rodríguez Santiago Sainz Caparros (2026). *Analysis of maritime geopolitics on early 2026 The Red Sea Factor*. International Sustainable Development Observatory – ISDO.
- Kavirathna, G. U. (2025). GEOPOLITICAL CONFLICTS AND THE RESILIENCE OF MARITIME LOGISTICS: A. *The Journal of Desk Research Review and Analysis*, Vol. 3, (Issue 2), 47.
- Samim Aktar, N. S. (2026). Maritime chokepoints and the politics of energy security in the Indo-Pacific. *International Journal of Humanities and Social Science Research*, Volume 12 (Issue 1), 365.
- السباعي، د. أ. (2026). الممرات البحرية شرايين الحياة الدولية بين سيادة الجغرافيا وتحديات القانون الدولي، أخبار الدار.
- الشرق الأوسط (2024). Retrieved from <https://aawsat.com/>. الممرات البحرية.
- سلسلة تقدير موقف (2026) الحرب الإسرائيلية الأمريكية على إيران خلفياتها وأهدافها . قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- شلبي، ع. ن. (2023). الصراع على الطاقة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط دراسة في الجغرافيا السياسية. المجلة العلمية بكلية الآداب، العدد (52)، 1636.
- مخلوف، د. ج. (2024، 11 1). <https://taqamena.com/>. نزاعات الحدود البحرية في شرق المتوسط وتحديات استغلال مصادر الطاقة.
- مناع، بي. (2026). الحرب على إيران في تقديرات مراكز الأبحاث: عرض وتحليل الرؤى والاتجاهات. المركز الفلسطيني للدراسات -مدار.